

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٦٩٠٢

الخميس، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد/مسعود خان	(باكستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيشيف
	أذربيجان	السيد موسايف
	الأرجنتين	السيدة بيرثيفال
	أستراليا	السيد كنف
	توغو	السيد موانان
	جمهورية كوريا	السيد كيم سوك
	رواندا	السيد ندوهونغيرا
	الصين	السيد تيان لن
	غواتيمالا	السيد روسينثال
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	البارونة بارام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

تقرير الأمين العام المرحلي الحادي والثلاثون عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

(S/2012/964)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

تقرير الأمين العام المرحلي الحادي والثلاثون عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2012/964)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كوت ديفوار إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ألبرت كوندرس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يشرع مجلس الأمن الآن في النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/964، التي تتضمن تقرير الأمين العام المرحلي الحادي والثلاثين عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. والآن أعطي الكلمة للسيد كوندرس.

السيد كوندرس (تكلم بالفرنسية): من دواعي الشرف والسرور أن أحاطب مجلس الأمن اليوم. يقدم تقرير الأمين العام المرحلي الحادي والثلاثون (S/2012/964) عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، المعروض أمام أعضاء المجلس، آخر المستجدات عن الحالة على أرض الواقع منذ آخر إحاطة إعلامية لي في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢ (انظر S/PV.6808)، وتنفيذ القرار ٢٠٦٢ (٢٠١٢).

بعد ثمانية عشر شهرا على أزمة ما بعد الانتخابات، وبعد الأسابيع الصعبة في فصل الصيف وأوائل الخريف التي تميزت بحوادث أمنية بالغة الخطورة، تمر كوت ديفوار الآن بنقطة تحول مهمة. وتحت القيادة الحازمة للرئيس وتارا، يحرز البلد تقدما مشجعا نحو النمو الاقتصادي والسلام والاستقرار. يرغب معظم القادة وفئات الشعب في طي صفحة الماضي، والتطلع قدما نحو المستقبل. في الوقت نفسه، من أجل ضمان أن يكون التقدم المحرز راسخا ودائما في ظل أوضاع سياسية وأمنية لا تزال حساسة على الصعيدين الوطني والإقليمي، يتعين اتخاذ تدابير هيكلية عاجلة وتنفيذها في الأشهر المقبلة، لا سيما في المجالات الوثيقة الترابط، وهي الأمن والحوار السياسي والعدالة والمصالحة.

سيكون عام ٢٠١٣ عاما مهما لكوت ديفوار. الحالة مشجعة لكنها لا تزال هشة. يجب إحراز تقدم مترام في مجالات إصلاح القطاع الأمني، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحوار السياسي والمصالحة، لكي يتسنى لكوت ديفوار أن تصبح دعامة من دعائم الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية المضطربة.

أود أن أتطرق أولا لمسألة الحوار السياسي والمصالحة، مشيرا إلى عدد من المبادرات الحكومية الجديدة بالثناء التي ساهمت مؤخرا في تخفيف حدة التوترات السياسية. أنه على وجه الخصوص بالإفراج المؤقت عن المعتقلين السياسيين في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وعقد لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة عدة اجتماعات، آخرها هذا الصباح، والاجتماع المقبل بين رئيس الوزراء دنكان، والجهة الشعبية الإفوارية.

لهذه الجهود أهميتها الحاسمة لأن المجتمع الإفوارى لا يزال يعاني من الانقسامات والتوترات السياسية. وبصفتي الممثل الخاص للأمين العام، فأنا استخدم المساعي الحميدة لتشجيع

لها، على الرغم من الإبقاء على عدد صغير من الخبراء لدعم العملية.

أود الآن أن أتطرق إلى المسألة الحاسمة المتمثلة في الأمن. لقد شرعت الحكومة في إصلاحات كبيرة. وتم وضع استراتيجية شاملة لإصلاح قطاع الأمن، تحدد الأولويات الفورية والطويلة الأجل للأمن الوطني، وأنشئت أمانة لقيادة تنفيذ الإصلاح. وهي تنص على المراحل الرئيسية لإنشاء قوات مسلحة جمهورية تتسم بالانضباط والمسؤولية ولتعزيز فعالية قوات الدرك والشرطة وتدعيم حماية المدنيين في جميع أنحاء البلد.

وفي الوقت نفسه، اعتمدت الحكومة سياسة وطنية لترزح السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأنشأت سلطة واحدة مسؤولة عن هذه السياسة. ومن المحتم الآن أن تشرع كوت ديفوار في تنفيذ هذين البرنامجين بطريقة ملموسة. وإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هما من الأدوات البالغة الأهمية لتوطيد الاستقرار في البلد، وهما أيضا من بين أصعب المهام.

وبالتعاون الوثيق مع شركائها على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، تقدم عملية الأمم المتحدة خبرتها في هذين الميدانين للحكومة، مع التأكيد على الإلحاق وإعادة الإدماج، وهو أمر حاسم بالنسبة لأي عملية لترزح السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونحن نقدر تحرك الحكومة لإطلاق هذه العملية في أقرب وقت ممكن وننشجعها على مواصلة تلك العملية في أقرب وقت ممكن وننشجعها على مواصلة تلك العملية الدينامية على أساس ثلاث أولويات: عملية متوازنة سياسيا؛ وقاعدة بيانات للمحاربين السابقين تشتمل على أرقام موثوق بها ومعايير أهلية محددة بوضوح يكون لعملية الأمم المتحدة حق الوصول الكامل إليها، على النحو المطلوب في القرار ٢٠٦٢ (٢٠١٢)؛ وبرامج هادفة ومبتكر للإلحاق وإعادة الإدماج.

العمليات الشاملة وتيسير المصالحة. وأرحب بانخفاض حدة التوتر في الأسابيع الأخيرة، وأعتقد أنه يتيح فرصة حقيقية. وأذكر في هذا الصدد أحكام القرار ٢٠٦٢ (٢٠١٢)، الذي اعتمده المجلس في تموز/يوليه الماضي، ورحب بمبادرات الحكومة الرامية إلى:

”تعزيز الحوار السياسي مع المعارضة السياسية، بما فيها الأحزاب السياسية غير الممثلة في البرلمان“ (القرار ٢٠٦٢ (٢٠١٢)، الفقرة ١١).

كما دعا الحكومة إلى ”مواصلة تعزيز التدابير المتخذة في هذا الصدد وكفالة توفير حيز سياسي للمعارضة“ (المرجع نفسه).- في الوقت نفسه، بحث القرار بوضوح شديد أحزاب المعارضة على الاضطلاع بدور بناء في تحقيق المصالحة.

وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون إجراء انتخابات مفتوحة وشفافة وحررة ومنتظمة فرصة لتعزيز العملية الديمقراطية في كوت ديفوار ولإسهام في تحقيق المصالحة الوطنية. والقرار ٢٠٦٢ (٢٠١٢) يدعو إلى أن تسهم الانتخابات المحلية المقبلة في

”تعزيز مبدأ الشمول السياسي والمصالحة، للنظر في اختيار التوقيت المناسب لها وتهيئة الظروف الأمنية اللازمة وإجراء الإصلاح الانتخابي ذي الصلة“ (المرجع نفسه، الفقرة ١٦).

وقد كان من المقرر إجراء الانتخابات في أواخر شباط/فبراير، ولكن الرئيس أعلن في هذا الأسبوع عن تأجيلها لعدة أسابيع من أجل ”السماح لجميع الأحزاب السياسية الرئيسية بالمشاركة“. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإنه عملا بولايتنا وبالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ستوفر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دعما محدودا للانتخابات المحلية، حيث أنه تم إغلاق شعبة المساعدة الانتخابية التابعة

ولكن كانت كوت ديفوار قد سجلت تقدما ملحوظا على عدة جبهات، لا تزال هناك تحديات كبيرة يتعين التصدي لها في عام ٢٠١٣. وما زال يتعين معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والأسباب المحتملة لنشوب العنف، بما في ذلك بعض المسائل التي ذكرتها، المتصلة بالحكم والعدالة وحقوق الإنسان، وكذلك حيازة الأراضي والهوية.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فإنه خلال الفترة بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وقعت سلسلة هجمات استهدفت قوات الأمن الوطنية داخل أبيدجان وحوها وعلى طول الحدود مع غانا وليبيريا، بهدف زعزعة استقرار حكومة الرئيس واتارا. وعلى الرغم من أن حدثها تضاءلت إلى حد ما في الأسابيع الأخيرة، فقد أبرزت هذه الهجمات درجة أعلى من التنظيم شبه العسكري داخل جماعات المعارضة ونقاط الضعف في مؤسسات الأمن الوطني وإنفاذ القانون. كما سلطت الضوء على ضرورة إعطاء الأولوية لبرامج إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كما ذكر في وقت سابق، بما في ذلك دعم الشرطة والجهات القضائية في التحقيق في هذه الهجمات بقدر أكبر من الحرفية والسرعة.

ولمواجهة تلك التحديات، وبصورة أعم، انعدام الأمن السائد في غرب كوت ديفوار، بما في ذلك الأنشطة الإجرامية والسطو المسلح والتداول غير المشروع للأسلحة والتحركات عبر الحدود، والتي تؤثر أيضا على الشركاء الدوليين في التنمية والقطاع الخاص، استجابت الحكومة بسرعة، بما في ذلك مؤخرا بتنفيذ عملية مشتركة مع ليبيريا.

ومن جانبنا، عززت عملية الأمم المتحدة وجودها العسكري على طول الحدود مع ليبيريا وغانا. ووفقا للولاية التي أسندها المجلس إلى البعثة، تظل حماية المدنيين أولوية كبرى، تتطلب بذل جهود متضافرة من جانب الحكومة وعملية الأمم

وبخصوص إصلاح الأمن، فإن تقرير الأمين العام يقدم معلومات مفصلة عن الأولويات التي تتطلب متابعة مستمرة. وأشار إلى أهمية البدء فورا وبصورة عاجلة في مبادرات ترمي إلى بناء الثقة داخل الشرطة والدرك والقوات المسلحة وفي ما بينها. وهذا نهج ضروري ليس للأمن فحسب ولكن أيضا للأولويات الوطنية الأخرى، وخاصة المصالحة والحوار السياسي.

(تكلم بالإنكليزية)

خلال الأشهر الستة الماضية، واصلت كوت ديفوار إحراز تقدم هام في مجال التنمية الاقتصادية وكما ورد في تقرير الأمين العام، فإن الاقتصاد يسير في مسار سريع نحو الانتعاش ومعدلات النمو تبعث على الإعجاب. وبعد الاجتماع الذي عقده الفريق الاستشاري مؤخرا في باريس يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، والذي تعهد المانحون خلاله بتقديم ما يزيد على ٨ بلايين دولار لسد ثغرة التمويل في خطة التنمية الوطنية للبلد للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، فإن الاستثمارات في العمالة والخدمات الاجتماعية الأساسية، لا سيما الصحة والتعليم في المناطق المعرضة للخطر، في غاية الأهمية بشكل خاص الآن، وكذلك التركيز المستمر على الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد والتنسيق المستمر مع الجهات المانحة لمتابعة الالتزامات التي جرى التعهد بها في باريس.

والجدير بالذكر أيضا أنه تجري استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد وأن الجمعية الوطنية تقوم بوظيفتها. وقبل بدء العطلة البرلمانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أقرت الجمعية بعض مشاريع القوانين الهامة، بما في ذلك مشروع قانون يتصل بالتصديق على نظام روما الأساسي. وأخيرا، تم تشكيل حكومة جديدة وأصغر في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر بقيادة رئيس الوزراء دونكان.

المساعدة الإنسانية في الأمم المتحدة يستكمل جهوده لوضع خطط للطوارئ.

وبخصوص حقوق الإنسان، فقد وردت أنباء عن أعمال عنف خلال الهجمات على المدنيين وقوات الأمن، وكذلك أثناء العمليات والاعتقالات التي تنفذها قوات الأمن. وأنا أدین جميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان. وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تشارك في الأنشطة الرامية إلى منع الانتهاكات وتعزيز احترام حقوق الإنسان، لا سيما حقوق النساء والأطفال، كما عززت البعثة التدريب في مجال حقوق الإنسان لقوات الأمن الإيفوارية وتوفر المساعدة بشأن المسائل المتعلقة بإصلاح القضاء والتحقيقات.

وأنا أشعر بالقلق إزاء تواتر التقارير عن العنف الجنسي. والإفلات المتصور من العقاب يظل شاغلا هاما. والانتهاكات التي وقعت مؤخرا - بما في ذلك تلك التي حدثت في بونون وناهييلي - يتعين إجراء تحقيقات شاملة فيها بناء على طلب المجلس. ومن الضروري إخضاع المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي للمساءلة، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية ووفقا للالتزامات الدولية للبلد. وقد بدأت تحسينات في نظم العدالة والسجون ويمكن تعزيزها أكثر لمكافحة الإفلات من العقاب بطريقة مستدامة وتحسين إمكانية اللجوء إلى قضاء عادل.

وختاما، ستظل حكومة كوت ديفوار بحاجة إلى دعم ومشاركة شركائها الدوليين والإقليميين، بما في ذلك الأمم المتحدة، بغية توطيد المكاسب الهامة التي تحققت ومعالجة التحديات المتبقية والأسباب الجذرية - لا سيما قضايا الأرض والهوية - للأزمات المتكررة التي عصفت بالبلد في مناسبات كثيرة جدا خلال العقود الماضية. وهذا العام سيكون عاما حاسما لكوت ديفوار ولعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والتي أأمل أن تظل متمتعة بالدعم القوي والمتواصل من قبل

المتحدة، دون المساس بالمسؤولية الرئيسية للحكومة عن حماية شعبها. وبغية تحقيق أقصى قدر من التآزر وتعزيز تنفيذ ولاية العملية على الصعيد المحلي وفي جميع أنحاء البلد، فقد عززنا بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وجود الموظفين المدنيين في عدد من المكاتب الميدانية للمساعدة في عملية منع نشوب الصراعات والتخفيف من حدتها. وهذه العملية تهدف أيضا إلى تشجيع اتباع نهج أكثر تكاملا بين البعثة والفريق القطري، حسبما طلب المجلس في آخر جلسة عقدناها، وزيادة التوعية الاستباقية للجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى على أرض الواقع، مثل المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

وفي الوقت نفسه، وبغية تعزيز الأداة الهامة المتمثلة في التعاون بين البعثات، تنسق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أيضا الإجراءات واستخدام الأصول في منطقة الحدود، دعما للتعاون المتزايد بين كوت ديفوار وليبيريا، لا سيما من خلال استخدام طائرات الهليكوبتر المسلحة الثلاث التي سيتم نقلها قريبا من البعثة إلى العملية لتنفيذ عمليات عبر الحدود. كما عززت البعثتان تبادل المعلومات والاجتماعات المنتظمة وتعكفان على وضع استراتيجية للاتصال عبر الحدود في سياق التعاون بين البعثتين.

وتعزز عملية الأمم المتحدة أيضا تعاونها مع فريق الأمم المتحدة القطري في غانا بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، لا سيما تلك التي تتعلق باللاجئين الإيفواريين الذين يعيشون في غانا. كما أود أن أوجه انتباه المجلس إلى أنه استجابة للتطورات الأخيرة في مالي وفي إطار التخطيط الحذر، زادت عملية الأمم المتحدة درجة يقظتها وتأهبها الأمني على طول الحدود الشمالية لكوت ديفوار مع مالي ولدعم الجهود الإيفوارية لتأمين الحدود. وفي الوقت نفسه، فإن مجتمع

كبيراً في العديد من المجالات. وتتفق أيضاً بأن كوت ديفوار وجدت نفسها في مفترق طرق في تاريخها، يشمل العديد من التحديات التي يجب التغلب عليها على وجه السرعة، للاستفادة من الفوائد الكبيرة الناتجة عن التقدم الذي أحرز في وقت قصير بفضل الدعم الثابت للأمم المتحدة بشكل عام، ومجلس الأمن بشكل خاص، فضلاً عن البلدان الصديقة والشركاء الإنمائيين.

على خلفية الجهود الكبيرة التي بذلها الجميع، من أجل إحراز تقدم مستدام في كوت ديفوار، يود بلدي أن يؤكد مجدداً التزامه الثابت والتصميم القوي لسلطات كوت ديفوار وشعبها بقيادة رئيسنا، على مواصلة اتخاذ خطوات ملموسة وحازمة، أولاً، لتعزيز الاستقرار والأمن، بما في ذلك على الصعيد دون الإقليمي؛ وثانياً، لضمان إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وثالثاً، لتوسيع نطاق الحوار السياسي، وإجراء انتخابات محلية؛ ورابعاً، لتعزيز المصالحة الوطنية؛ ثم خامساً، من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان؛ وسادساً، لتنشيط الاقتصاد والتخطيط من أجل تحقيق التنمية.

فيما يتعلق بتعزيز الأمن والاستقرار في كوت ديفوار، بما في ذلك البعد دون الإقليمي، اتخذت الحكومة تدابير قوية من خلال مجلس الأمن القومي، الذي يرأسه رئيس البلد، رداً على الاعتداءات على القانون وقوات الأمن، التي هدفت إلى زعزعة استقرار البلد. علاوة على ذلك، أدى توثيق التعاون على المستويين السياسي والعسكري مع ليبيريا، وكذلك في القطاع القضائي مع البلد المجاور غانا، إلى الحد من ذلك الخطر. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن أشير أيضاً إلى التعاون الممتاز بين البعثات الذي تم بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وقد أسهم ذلك إلى حد كبير في تعزيز الأمن، ولا سيما على طول الحدود بين ليبيريا وكوت ديفوار.

مجلس الأمن. وفي سياق الحالة الأمنية الإقليمية المضطربة، فإن استقرار كوت ديفوار ونجاحها الاقتصادي أهم الآن من أي وقت مضى للاستقرار في غرب أفريقيا.

وبناء على طلب المجلس، سيتم نشر بعثة تقييم تابعة للمقر في أوائل شباط/فبراير. وستقيم البعثة بدقة الحالة على أرض الواقع وستساعد العملية على وضع نقاط مرجعية مع الحكومة، على نحو ما هو مطلوب، لقياس التقدم المحرز وستعد تقريراً خاصاً لتقديمه للمجلس، لإصداره في موعد غايته ٣١ آذار/مارس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كوندرز على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، بالنيابة عن رئيس وشعب كوت ديفوار، أود أن أعرب عن امتناننا للعديد من أشكال التعاطف التي تلقيناها في أعقاب التدافع المميت الذي حدث يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر، والذي أودى بحياة ما يناهز ٦٠ شخصاً.

يحيط وفد بلدي علماً بالتقرير الممتاز للأمين العام (S/2012/964). ونحن بطابع الحال نؤيد استنتاجاته وتوصياته. علاوة على ذلك، يود وفد بلدي أن يشكر سعادة السيد برت كوندرز، الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار، الذي أحياه هنا، على إحاطته الإعلامية الممتازة بشأن الحالة في كوت ديفوار، التي تتوافق مع الحقائق على أرض الواقع. إننا نشيد به على عمله الممتاز بالتعاون الوثيق مع المسؤولين الإيفواريين. كما أود إبداء بعض الملاحظات بإيجاز، بشأن بعض النقاط التي يرى وفد بلدي بأنها تكتسي أهمية بالغة.

يوافق وفد بلدي بأنه بعد مرور ١٨ شهراً على نهاية الأزمة التي تلت الانتخابات، حققت كوت ديفوار تقدماً

المتنوع في سياق العمليات في مالي. وجه بالأمس، الرئيس الحسن وتارا أثناء زيارة رسمية قام بها إلى برلين، بصفته رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، نداء لجميع الدول للتعثبة من أجل دعم الجهود التي تبذلها فرنسا في مالي. وقد اجتمعت قيادة الأركان العامة التابعة للجماعة، في ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير في باماكو، وهي بصدد الانتهاء من تقييم الحالة ووضع الخطط التنفيذية الفعالة لنشر بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، وفقا للقرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢). وسيعقد السبت القادم مؤتمر قمة استثنائي على مستوى رؤساء وحكومات الجماعة، في أبيدجان على خلفية تلك التطورات.

كما تستعد الجماعة للنشر الوشيك لوحدات قدمتها مختلف الدول الأفريقية في مالي. وساهمت كوت ديفوار من جانبها، بكتيبة قوامها ٥٠٠ جندي في أبيدجان بغية ضمان الجوانب اللوجستية في مطارنا الدولي، في سياق عمليات الانتشار والتناوبات المرتبطة بالعمليات الجارية في مالي.

ومن المهم التأكيد بأن كوت ديفوار، التي لديها حدود مع جنوب مالي، معنية بصورة مباشرة بالتهديد الإرهابي في الشمال، لا سيما بالنظر إلى العديد من حالات تسلل الإرهابيين في جنوب مالي، بما في ذلك على طول حدود البلدان المحاذية لمالي.

وتأخذ السلطات الإفوارية، ذلك التهديد على محمل الجد نظرا لأن بلدنا بسبب ترؤسه للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فهو يضطلع بدور رئيسي فيما يتعلق بالإطار المؤسسي المتعلق باتخاذ القرار بشأن الأزمة في مالي.

فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب، ينبغي مواصلة المناقشات بغية تعزيز الأمن في الدول المشاركة في حل الأزمة في مالي، بما في ذلك الجهات التي تشترك في حدود مع ذلك البلد الشقيق. وفيما يرتبط بإصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أهي الفريق العامل المشترك

وفي ذلك الصدد، يتفق وفد بلدي تماما مع توصية الأمين العام المتعلقة بأنه ”يؤجل النظر في خفض القوام العسكري للعمليات بمقدار ٩٥٥ فردا على النحو المبين في القوام المأذون به بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٦٢ (٢٠١٢) إلى أن يُفرغ من التقييم المقرر إجراؤه في أوائل عام ٢٠١٣.“ (S/2012/964، الفقرة ٥٥). كما يود وفد بلدي أيضا أن يغتنم هذه الفرصة ليؤكد مجددا لحكومة أوكرانيا وبرلمانها، امتنان كوت ديفوار لقرارها بتجديد نشر ثلاث طائرات هليكوبتر هجومية في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بما في ذلك معداتها.

وسوف تسهم جميع تلك الإجراءات في التقليل الكبير في الهجمات المزمع تنفيذها ضد القوات المسلحة الإفوارية، بل وحتى وضع حد لها. من جانبها، ستواصل الحكومة تعزيز أمن الأشخاص والممتلكات، وذلك للحفاظ على بيئة مؤاتبة للاستثمار الدولي.

وفيما يتعلق بالأمن والحالة في المنطقة دون الإقليمية، أظهرت لنا الأحداث الحالية بأن الهجوم الذي نفذته الجماعات الإرهابية خلال الأسبوع الماضي، ضد جنوب مالي، يشكل تهديدا حقيقيا ومباشرا وفوريا للسلم والأمن الدوليين والإقليميين على حد سواء. وقبل كل شيء، يشكل ذلك تهديدا فوريا لجميع جيران مالي، بما في ذلك كوت ديفوار.

إن كوت ديفوار، التي تتولى حاليا رئاسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ترحب بالاستجابة السريعة من جانب فرنسا بناء على طلب المساعدة المقدم لمكافحة الإرهاب، من أجل تحقيق الاستقرار خلال الأزمة، والحفاظ على السلامة الإقليمية لدولة عضو في الأمم المتحدة. وأود هنا أن أعرب عن خالص شكرنا لفرنسا على قيادتها فيما يخص إدارة الأزمة في كوت ديفوار.

كما أود أيضا أن أشكر المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا وألمانيا وبلجيكا والدايمرك وإسبانيا على دعمها

ذلك الصدد، يود بلدي أن يشكر حكومات ألمانيا وأستراليا واليابان على دعمها المتواصل للجنة.

وفيما يخص توسيع نطاق الحوار السياسي وإجراء الانتخابات المحلية، يحيط وفد بلدي علما بالتقدم المحرز في تلك المجالات على النحو المبين في تقرير الأمين العام.

ستؤجل الانتخابات المحلية المقرر عقدها في شباط/فبراير ٢٠١٣ لعدة أسابيع لتمكين جميع الأحزاب السياسية، بما في ذلك الجبهة الشعبية الإيفوارية - الحزب السياسي للرئيس السابق غباغبو - من المشاركة الفعالة، خصوصا وأن الرئيس واثارا قد عقد العزم على أن يكفل إجراء انتخابات شاملة حرة نزيهة وشفافة. وإذ تقترب من موعد إجراء الانتخابات المحلية - التي توفر منصة فريدة لاتخاذ إجراءات ملموسة من جانب جميع أصحاب المصلحة في إطار السياسة الإيفوارية - فقد تلقى رئيس الوزراء دانيال دانكن تعليمات من رئيس الدولة بشأن الشروع في إجراء حوار سياسي مع المعارضة عبر الإطار الاستشاري الدائم. وينبغي التذكير أيضا بأن الإفراج المؤقت عن بعض أنصار الرئيس السابق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ قد ساعد على تخفيف حدة التوتر السياسي. وبالمثل كان أثر التيسير المقدم من رئيس جمهورية السنغال فيما يتعلق بمشاركة الجبهة الشعبية الإيفوارية في الانتخابات المحلية المقبلة.

والتقى رئيس الوزراء الإيفواري - على أساس تلك التطورات - بعض جماعات المعارضة السياسية من أجل مناقشة الشروط اللازمة لمشاركة أحزابها السياسية في الانتخابات المحلية المقبلة. وكان تمويل الأحزاب السياسية من أجل المشاركة في الانتخابات المذكورة محورا لذلك الاجتماع. ووفقا للرئيس، فقد عقد اجتماع آخر بالغ الأهمية بالنسبة للأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات المحلية هذا الصباح. علاوة على ذلك، فإن من المقرر عقد اجتماع

بين الوزارات المعني بإصلاح القطاع الأمني الذي أنشئ في نيسان/أبريل ٢٠١٢، أعماله الآن. وأتاح وضع استراتيجية وطنية بشأن إصلاح القطاع الأمني. وتتمثل الأهداف في التغيير الجذري لذلك القطاع، مع مراعاة احتياجات البلد والظروف الحالية. وقد أيد مجلس الأمن القومي استنتاجات الفريق. وما تبقى هو تحديد تكلفة الأنشطة المتوخاة.

فيما يتعلق بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، اعتمدت الحكومة في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٢، سياستها الوطنية المتعلقة بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي تنشئ وحدة منفردة مسؤولة عن هذا المجال. إن هذه الهيئة المعروفة بأنها السلطة المختصة في هذا المجال، سيترأسها المواطن الإيفواري فيدل سرسورو، الذي تولى منصبه في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وعمل فيما مضى نائبا للممثل الخاص للأمين العام في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المهم الإشارة إلى أن السيد سرسورو يتبع مباشرة للرئيس واثارا، من أجل ضمان فعالية المهمة الموكلة إليه.

وتتضمن مهام السلطة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لما يناهز ١٠٠٠ ٠٠٠ مقاتل سابق. وتعمل الحكومة على تحديث قاعدة البيانات القائمة حتى تكون لائحة الأشخاص المعنيين شاملة وذات مصداقية وشفافة. وكما أشار إلى ذلك الأمين العام في الفقرة ٦٩، سيتم إطلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على قاعدة البيانات بطبيعة الحال، بمجرد إعدادها.

وعلى نفس المنوال، تجدر الإشارة إلى العمل الممتاز الذي قامت به اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع. وتعمل هذه اللجنة في البلد بأسره، من أجل تعزيز نزع السلاح الطوعي. وفي

وفيما يتعلق بالتحقيقات الجارية الآن بشأن الأشخاص المرشدين من مخيم ناهييلي، وكما قلت في بياني بشأن اتخاذ القرار ٢٠٦٢ (٢٠١٢) (انظر S/PV.6817) فقد أمر رئيس الجمهورية بإجراء تحقيق بدافع منه بالشعور بالقلق إزاء إثبات الحقيقة. وعليه، فقد تولى تلك القضية المدعي الملحق بالمحكمة المختصة في بلدة مان. غير أن المشاكل المتعلقة بأمن القائمين بالتحقيق والشهود أعاقت سير إجراء تلك المحاكمة بصورة سلسة. وأحيلت تلك المسألة إلى السيد كويندرس، في حين عرضت عملية الأمم المتحدة مساعدتنا في التغلب على تلك المشكلة.

وفيما يتعلق بالتطورات ذات الصلة بالتصديق على نظام روما الأساسي، فقد سن البرلمان الإيفواري قانونا لتعديل الدستور، بهدف تمكين الرئيس من التصديق على تلك المعاهدة. والمسألة الآن متروكة للبرلمان الإيفواري كي يعتمد مشروع قانون يميز لرئيس الدولة التصديق على المعاهدات.

وأنتقل الآن إلى مسألة الانتعاش الاقتصادي. فمنذ إنحاز المبادرة المحسنة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، واصلت كوت ديفوار تلقي الدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وزار مسؤولون رفيعو المستوى من كلتا المؤسستين أبيدجان، ونذكر تحديدا، السيدة كريستين لاغارد، المديرية الإدارية لصندوق النقد الدولي.

إن السلطات الإيفوارية مدركة لأن النهوض في البلد يتحقق في أعقاب المصالحة، وعقب انتهاء فترة الصدمة الناشئة عن الانقسام. ولذلك السبب، فلا يزال الرئيس يواصل إبداء الرغبة في التعاون مع المعارضة من أجل تخفيف حدة التوترات السياسية، في ذات الوقت الذي يبحث فيه جميع الشركاء على دعم كوت ديفوار في تحقيق رؤيتها الطامحة لأن تكون دولة ناشئة بحلول عام ٢٠٢٠.

غدا بين حزب السيد غباغبو - الجبهة الشعبية الإيفوارية - ووفد الحكومة بقيادة رئيس الوزراء. وسيتم إبلاغ المجلس بنتائج تلك الاجتماعات في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، فقد تلقت لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة الموارد اللازمة لأنشطتها، ليس من قبل الحكومة فحسب، بل من قبل الشركاء الإثنيين أيضا. وأود أن أشير في ذلك الصدد، إلى أن اللجنة ترغب في توسيع أنشطتها على المستوى المحلي، بهدف إشراك المجتمعات المحلية والشباب والنساء. وعليه، فإن ذلك النهج التشاركي سيحظى بالدعم من قبل المنظمات غير الحكومية القائمة سلفا، وهي على اتصال يومي مع المواطنين وتواصل مساعدتهم على أن يكونوا محفزا حقيقيا لعملية المصالحة. ومن المتوقع أن تصدر اللجنة تقريرا بحلول نهاية العام.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، فقد ركزت الحكومة - على الصعيد الوطني - على تنقيف جميع الفئات الاجتماعية والمهنية للمجتمع الإيفواري، بدءا بالأطفال والشباب. وعليه، فقد أدخلت الحكومة دورة في المناهج الدراسية للمرحلتين الابتدائية والثانوية، تهدف إلى تنقيف الأطفال فيما يتعلق بحقوق الإنسان والمواطنة.

وبشأن قوات الأمن، فهناك حلقات دراسية عن بناء القدرات تعقدتها الحكومة في شراكة مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ونظمت وزارة العدل وحقوق الإنسان أيضا دورات لزيادة الوعي داخل البلد للسكان.

وفيما يتعلق بالإجراءات القضائية عقب التحقيق التي أجزاها المدعي العام، فقد تبين وجود أدلة كافية لتوجيه الاتهام إلى جميع المعتقلين، وجميع المفرج عنهم بكفالة حاليا، في سياق تلك العملية التي سمحت بالإفراج بكفالة عن بعض مؤيدي الرئيس السابق غباغبو.

ومع استعادة الاستقرار وإنعاش الاقتصاد - بدعم من البرنامج الطموح في مجال الإعمار -، فإن بوسع كوت ديفوار أن تصبح مرة أخرى قوة دافعة لمنطقة غرب أفريقيا، على الصعد الاقتصادية والسياسية والثقافية - على حد قول الرئيس واتارا في ألمانيا - . ونحن واثقون من قدرتنا على التصدي لتلك التحديات بنجاح، بفضل المساعدة القيّمة من قبل شركائنا الثنائيين، علاوة على دعم المؤسسات والمنظمات الدولية، بما في ذلك مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. والآن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع. رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

وتبذل السلطات الإيفوارية جهوداً بهدف الحد من نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ انخفضت من نسبة ٨٠ في المائة إلى ٦٧ في المائة، ثم إلى ١٨ في المائة، علماً بأن المعيار المثالي هو نسبة ٤٠ في المائة. وبالمثل، حقق الاقتصاد الإيفواري معدل نمو قدره ٨,٦ في عام ٢٠١٢، ونتوقع تحقيق معدل نمو بنسبة ٩ في المائة لعام ٢٠١٣، لكي يرتفع إلى أرقام مزدوجة بحلول عام ٢٠١٤. وفي ذلك الصدد، فقد عقد رئيس الجمهورية العزم على ضرورة أن يكون النمو الاقتصادي شاملاً. ويعني ذلك وجوب التركيز على محاربة الفقر عبر تحقيق زيادة كبيرة في الاستثمار الاجتماعي.

وأود أن أختتم بالقول إن مؤسسات كوت ديفوار لا تزال سليمة، وأن لدينا فرصاً جيدة للتغلب على العديد من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها.